جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي ... حسابات ... سادر

رقم	التاريخ
١٨٨	٢٠٢٣/٣/٥

السيد الاستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للإتصالات عن السنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مدير الادارة

د. هشام جامع

" دكتور محاسب/ هشام حامد جامع"

تحريراً في: ٥ /٣ /٢٠٢٣

وارد
الادارة العامة لمراقبي الحسابات
رقم ١٤٣٠ تاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٣

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقريـــر مراقب الحسابات

علي القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٢/١٢/٣١

****

إلى الســادة / مساهمــي الشركــة المصريــة للاتصــالات:

راجعنا القوائم المالية " المجمعة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " المتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذا القوائم المجمعة للدخل، والدخل الشامل، والتغير في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحاً وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا لها وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب على أن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصله بقيام المنشأه بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية.

أساس إبداء الرأي المتحفظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة والمعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها نشير إلي ما يلي :-

١ - تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ باستخدام كل من قوائم مالية للشركات التابعة غير معتمدة من مجالس إدارتها ولم يصدر عنها تقارير مراقبي الحسابات لتلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها.

وكذا بيانات مالية لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) غير معتمدة وغير مدققة، كما لم نواف بالقوائم المالية المدققة لشركة فودافون (الشقيقة) في ذات التاريخ، الأمر الذي لم يمكنا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

نوصي بموافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة و الشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير مراقبو الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم .

٢- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ منها نحو ١.٨٣مليار جنيه - قيمة ما أمكن حصره - تبين بشأنها ما يلي:

- نحو١.٣مليارجنيه قيمة بعض الأراضي غير مملوكة للشركة – وهى أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية – حيث صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ماهية هذه الإجراءات ونتائجها أو الإفصاح عنها والمستندات المؤيدة لها.

- نحو ٤٦١.٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الإدارية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات مما حدا بتلك الجهات إلى رفع دعاوى طرد ضد الشركة.
- نحو ٤٦.٩٧٠ مليون جنيه قيمة أراضي لم تقم الشركة باستكمال إجراءات إبرام عقود نهائية لبعضها وتسجيلها بالرغم من سداد قيمتها بالكامل بعد عام ١٩٩٨(تاريخ تحول الهيئة إلى شركة مساهمة) وحتى عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاع قضائى بين الشركة والغير ما زال متداول بالقضاء بالنسبة لبعضها.
- نحو ٢٠.٥ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من تعديات على بعض الأراضى مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ تتمثل في (الأرض التي استولي عليها حي شرق مـــــــدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية، وأرض الطوابق والتى صدر بشأنها حكم محكمة النقض في

الدعوي ٤٠١٠ لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين" مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض).

هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، بالرغم من وجود العديد من القيود على الأراضي منها على سبيل المثال (إلغاء التخصيص الصادر للشركة لبعض الأراضي نتيجة عدم إلتزامها ببناء السنترالات في المواعيد المحددة ومنها أرض المعراج وأرض المنطقة الصناعية بمدينة السادات)، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة فى هذا الشأن.

نوصي باتخاذ اللازم بشأن الإلتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، واستكمال إجراءات التسجيل، موافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية المرفوعة، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضى المملوكة للشركة والإلتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

٣- تم تقييم استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والبالغة نحو ٧٤.٨٥٦ مليون جنيه بالتكلفة وذلك بالمخالفة لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية .

نوصي الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه .

الرأى المتحفظ:

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

- ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات (استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) نورد بشأن بعضها ما يلى :

١/١ - **شركة صندوق تنمية التكنولوجيا:**

مستثمر فيها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦.١٥ % من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد استثمار بنحو ١٩.٨١٥ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار حتى سبتمبر ٢٠٢١ .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الأول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمدة ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفي من استثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ،

كما تم اجتماع لحملة وثائق الصندوق الثاني بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١ ، وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة "Veseta" وسيتم التوزيع بعد إعتماد هيئة الرقابة المالية نظرا لكون الصندوق تحت التصفية، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المالية السابقة بأنه لم يتم الموافقة من قبل هيئة الرقابة المالية على اجراء أي توزيعات أرباح خاصة بالشركة نظرا لكون الصندوقين تحت التصفية وتم الموافقة من قبل مجلس الإدارة على مد أجل التصفية لنهاية عام ٢٠٢٢.
كما أفادت الشركة بردها علي تقريرنا عن فحص القوائم المالية المجمعة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بانه تمت الموافقة في مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢ علي مخاطبة هيئة الرقابة المالية من أجل الموافقة علي إجراء توزيع الأرباح الخاصة بالصندوقين.

يتعين موافاتنا بكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المملوكة للصندوقين حال البيع ، وموافاتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة المذكورة وبخطة التخارج المشار إليها ، وبمستجدات مخاطبة هيئة الرقابة المالية بشأن توزيع الأرباح المشار إليها بعاليه .

٢/١- **شـــــركة كويك تيل:**
مستثمر فيها بمبلغ **نحو ١١.٥٢٤ مليون جنيه** منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل إضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج أعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتي صدور حكم محكمة إستئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بإشهار افلاس تلك الشركة .
يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وورود للشركة وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

٣/١- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات:**

مستثمر فيها بمبلغ **٧ مليون جنيه** منها مبلغ ٢.٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الأعوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢١/١٢/٣١ (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) نحو ١٢.٢٢ مليون جنيه لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٧٦.٧١٧ مليون جنيه بنسبة ١٠٩.٦% من رأسمالها المصدر ، هذا و قد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الأم فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول إلى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المذكورة .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا علي مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة السابقة بأنه تم إنعقاد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٤ ابريل ٢٠٢٢ وقد تمت الموافقة على استمرارية الشركة ، ولأنها في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق أعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات .

يتعين موافاتنا بالقوائم المالية للشركة المذكورة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة المذكورة لخسائر مالية حتي ٢٠٢١/١٢/٣١ تجاوز قيمة رأسمالها المصدر .

٢- <u>ساهمت الشركة المصرية (الأم) في الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني (شركة شقيقة):</u>

مستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ **بنحو ١٠ مليون جنيه**، وقد تضمن الحساب مبلغ نحو٢.٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير.

كما أفادت الشركة بردها علي تقريرنا عن فحص القوائم المالية المجمعة للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بانه تمت موافقة الجمعية العامة العادية للشركة في ١ ديسمبر٢٠٢٢ بقبول التسوية مع أحد المساهمين والتي تفيد تنازله عن المديونية المستحقة علي الشركة والبالغة نحو ٤.٥٤٥ مليون حنيه في مقابل سداد الشركة مبلغ مليون جنيه نيابة عنه لسداد باقي حصته في رأس المال المصدر للشركة .

يتعين موافاتنا بأثر تلك التسوية علي موقف شراء الشركة المصرية للإتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه .

٣-<u>إنخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-</u>

(أ) <u>الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)</u>

حققت الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مجمل خسارة نشاط **بنحو ١٧ مليون جنيه**، وصافي خسارة نشاط **بنحو ١٧.٤٧١ مليون جنيه** ، لتحقق الشركة صافي خسارة **بنحو ٢٩٤.٤٥ مليون جنيه** (متأثرة بتكاليف تمويلية - خسائر ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية - بنحو ٢٧٧ مليون جنيه) .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة أن الشركة تعمل حالياً على إدارة الأجزاء المتبقية من أصولها والتي تعد عملياتها بسيطة خلال العام، ولم نقف علي أسباب اكتفاء الشركة بذلك وعدم سعيها لتحقيق أرباح مستمرة.

(ب) <u>شركة TE GLOBE</u>

بلغت قيمة استثمارات شركة تي إي للاستثمار القابضة- تابعة - فى الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة (TE GLOBE) **نحو ٢٣.٠١ مليون جنية** بنسبة مساهمة ١٠٠% وتم بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/١٦ ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، وتجدر الإشارة إلى أنه علي الرغم من تحقيق الشركة المذكورة لمجمل ربح نشاط في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١.٢٦٦ مليون جنيه إلا أنها حققت صافي خسارة نشاط **بنحو ٤٠٤ ألف جنية** ، لتبلغ صافي الخسارة (قبل الضرائب) **نحو ٦٩٨ ألف جنيه** .

يتعين العمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثرعلي نتائج أعمال الشركة الام .

٤- ضمن حساب إيرادات من استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبلغ **نحو ٧٧٠.٧ ألف جنيه** يمثل حصة الشركة المصرية (الشركة الأم) المقررة من توزيعات الأرباح لشركة **Citic** والتي لم يتم تحصيلها منذ صدور موافقة الجمعية العامة للشركة المذكورة على التوزيع خلال إبريل ٢٠٢٢ .

يتعين إتخاذ اللأزم في ضوء أحكام المادة ٤٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتي تقضي بإستحقاق حصة المساهم من الأرباح وأن يقوم مجلس إداراتها بتوزيعها خلال شهر علي الأكثر من تاريخ صدور قرار الجمعية .

٥- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات (١) لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال **بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه.**

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشأن مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمارات المذكورة .

تحريراً في : ٥/ ٣ /٢٠٢٣

مديرو العموم

محاسب / خالد حسن محمد سالم	محاسبة/ سهام عبد اللطيف الشريف	محاسب / حسن سعيد يوسف

وكلاء الوزارة

محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز	محاسبة/ أماني فؤاد عباس	محاسب/ إيهاب سالم محمود
محاسب/ خالد عبد المحسن اسماعيل	محاسب / شريف فاروق الدسوقى	محاسبة / نبيلة محروس حلمي

الوكيل الأول

مدير إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

" دكتور محاسب / هشام حامد جامع "

---

١ - المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول